مجلس الوزراء يوافق على تخصيص مبالغ من ميزانية ٢٠١٢ لإنشاء ميناء الفاو

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت الكتلة العراقية البيضاء،أمس الخميس، أن مجلس الوزراء وافق على تخصيص مبالغ مالية ضمن موازنة العام المقبل ٢٠١٢ لإنشاء ميناء الفاو، مؤكدة أن الموافقة جاءت بعد مطالبة عدد من النواب بتلك التخصيصات.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف في بيان صدر، أمس، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن الكتلة "جمعت خلال الفترة الماضية تواقيع عدد من أعضاء مجلس النواب من أجل الضغط على الحكومة لتخصيص المبالغ اللازمة لتشييد ميناء الفاو الكبير ضمن ميزانية العام ٢٠١٢"، مبينا أن "هيئة رئاسة مجلس النواب أحالت الطلب إلى اللجنة المالية لغرض إجراء اللازم".

وأضافت نصيف أن "اللجنة المالية في مجلس النواب أبلغتنا بكتابها ل/م/٣٣٩ الصادر في الـ١٨ من شهر تشرين الأول الحالي، بموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على الطلب في كتابها المرقم م/خ/٣٩٥ في الثالث من تشرين الأول الحالي، والمتضمن إضافة تخصيصات مالية لبناء ميناء الفاو الكبير ضمن ميزانية العام ٢٠١٢."

من جانبها، دعت اللجنة المالية في البرلمان العراقي،امس الخميس، إلى إحالة إنشاء ميناء الفاو الكبير إلى شركة عالمية مختصة لضمان سرعة انجازه على غرار جولة التراخيص النفطية، فيما وصفت تخصيص مبلغ مالي لتشييد الميناء ضمن موازنة العام المقبل ٢٠١٢ بـ"الخطوة المباركة والهامة".

وقال عضو اللجنة حسن البياتي في حديث لـ" السومرية نيوز"، إن "إحالة ميناء الفاو الكبير إلى شركة عالمية خاصة لن يكون مكلفا للخزينة العراقية، وسيضمن سرعة انجازه"، عازيا ذلك إلى أن "استثمار مثل هكذا مشاريع من قبل الدولة سيعاني الإهمال، فضلا عن الخبرة القليلة لدى العاملين قياسا بالتكنولوجيا المتطورة بإنشاء الموانئ وإدارتها وتشغيلها الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على الميناء".

طالب البياتي بأن "تكون إحالة إنشاء الميناء بشكل علني على غرار جولة التراخيص النفطية لأنه سيوفر على الخزينة العراقية مبالغ الاستثمار، كما سيجلب لها أرباح كبيرة"، واصفا الإعلان عن تخصيص مبلغ مالي ضمن موازنة ٢٠١٢ من قبل الحكومة العراقية لإنشاء ميناء الفاو الكبير "خطوة مباركة وهامة".

وتوقع عضو اللجنة المالية في البرلمان أن "يصل قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء ميناء الفاو إلى اللجنة المالية مع موازنة عام ٢٠١٢"، مؤكدا أن "موقف اللجنة سيكون مؤيد للقرار".

واستبعد البياتي أن "يتم تخصيص مبلغا ماليا معينا لإنشاء الميناء كون إنشاؤه يحتاج إلى مراحل عديدة مثل بناء أرصفة وخطوط مواصلات برية وبحرية"، لافتا إلى أن "تخصيص المبلغ سيعتمد على النموذج الذي يبنى على أساسه الميناء."

وكانت وزارة النقل وضعت، في شهر نيسان ٢٠١٠، الحجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير، وتشير تصاميمه الأساسية إلى احتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩ ألف متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م.

ووقعت وزارة النقل في شهر آب من العام الماضي ٢٠١٠، عقدا مع شركة تكنتل الإيطالية لوضع التصاميم لمشروع ميناء الفاو الكبير بكلفة بلغت ستة مليارات دولار، حيث ستبلغ مدة التنفيذ أربع سنوات بعد الانتهاء من إكمال التصاميم النهائية، فيما أشارت الوزارة إلى أن الميناء الجديد سيستوعب ٧٠ مليون طن من الحاويات و٤٤ مليون طن بالنسبة للبضاعة المتنوعة والذي سيسد احتياجات العراق للتصدير والاستيراد لغاية عام ٢٠٣٨.

وتأتي الموافقة على تخصيصات مالية لإنشاء ميناء الفاو الكبير بعد مباشرة الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير في نيسان الماضي في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سيقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

يذكر أن العراق يمتلك خمسة موانئ على الخليج العربي وهي المعقل والفاو وأم قصر وخور الزبير وأبو فلوس إضافة إلى ميناءين نفطيين وهما البصرة وخور العمية.

المالكي إلى اليابان الشهر المقبل في إطار جولة لجذب الاستثمار

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي،أمس الخميس، أنه سيقوم بزيارة إلى اليابان الشهر المقبل في إطار جولة لدعوة الشركات للاستثمار في العراق، فيما أشار إلى انه سيتم توسيع صلاحيات المحافظات.

وقال المالكي خلال اجتماعه مع محافظ بابل محمد المسعودي ورئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد وأعضاء مجلس المحافظة ورؤساء الدوائر الحكومية في بابل وحضرته المدى إنه "سيقوم بزيارة إلى عدد من الدول الأوروبية لجذب شركاتها للاستثمار في العراق"، مبينا أن "سيزور اليابان في الـ٢٠ من الشهر المقبل".

وأضاف المالكي أنه "سيدعو جميع الشركات اليابانية لإقامة مشاريع استثمارية في العراق"، مشيرا إلى أن "أغلب الدول تتخوف من إرسال شركاتها إلى العراق بسبب القضية الأمنية".

وأكد المالكي أن "المرحلة التي تواجه المحافظات مرحلة صعبة، وهي من المفترض أن تكون مرحلة بناء وإصلاحات"، لافتا إلى أن "صلاحيات المحافظات سيتم توسيعها، حيث من الممكن أن تنفذ هذه المحافظات مشاريع تكون كلفتها أقل من ٥٠ مليار دينار.

عضو لجنة الطاقة ينفي وجود وقود رديئة جنوب بغداد

□ بغداد / المدى

نفى عضو لجنة الطاقة والنفط والنائب عن التحالف الكردستاني بايزيد حسن وجود وقود رديئة في جنوب بغداد، مشيراً الى وجود أجهزة السيطرة النوعية في كافة المصافي تتابع هذا الموضوع وتمنع حالات الغش.

وقال النائب في تصريح صحفي أمس الخميس:لا وجود لوقود رديئة في المحطات وذلك لمتابعة لأجهزة السيطرة النوعية هذا الأمر، بالإضافة الى إدخال كميات من البنزين تحت تجارب مختبرية وفحصها جيداً، في حين نوه بتلاعب أصحاب المحطات الأهلية بنوعية وجودة البنزين وخلطه مع كميات من النفط أو الماء.

وأضاف حسن: أن ما تقوم به لجنة الطاقة والنفط في الآونة الأخيرة هو متابعة قانون النفط والغاز والانشغال به حيث أن هناك نسختين منه في مجلس النواب إحداهما مشروع لقانون والأخرى قانون، ولكن لحد الآن لم يتم الاتفاق على أية نسخة بسبب اختلاف التوافق السياسي مابين الكتل السياسية، في حين اعتبر حسن هذا القانون مهماً جداً للاقتصاد العراقي وللإنتاج النفطي ولجذب المستثمرين.

ومن جانب آخر، عدّ عضو لجنة الطاقة والنفط والنائب عن التحالف الوطني فرات الشرع في تصريح صحفي هذا القانون في حال سلم من الأخطاء فانه سيعطي وزارة النفط حق التعامل مع الشركات بما يسمى العقود وجولات التراخيص ويمنع من التصرف الفئوي والشخصي والحزبي وبنفس الوقت يضع حدوداً للتعامل مع هذه الشركات .

وأضاف الشرع: إن قانون النفط والغاز شرع منذ(٢٠٠٧)وأعيدت كتابته أكثر من مرة، في حين تم كتابته مرتين خلال ستة أيام لما يحتويه من ثغرات ،لذلك هو بحاجة إلى تدعيم وتنقيح وترشيد.

إنجاز رابع مجمع واطئ الكلفة لإسكان المهجرين في واسط

□ واسط (آكانيوز)

أعلنت دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة واسط،امس الخميس، عن انجاز رابع مجمع سكني واطئ الكلفة مخصص لإسكان المهجرين في المحافظة.

وقال مدير دائرة الهجرة والمهجرين في واسط، باسم محمود لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الدائرة انتهت مؤخراً من إنجاز مجمع سكني جديد للمهجرين هو الرابع من نوعه ويقع في ناحية زرباطية شرق واسط"، (نحو ٨٠ كم شرق الكوت).

وأشار الى ان "المجمع المذكور من النوع واطئ الكلفة، يضم ٤٨ وحدة سكنية وتم تنفيذه لحساب وزارة الهجرة والمهجرين بالتنسيق مع منظمة المستوطنات البشرية وهي منظمة دولية تعنى بهذا الشأن." وأوضح انه "سيتم توزيع الوحدات السكنية قريبا بين الأسر المستوفية لضوابط إشغال مجمعات إسكان المهجرين والنازحين"، مبينا أن "تجهيز المجمع بالخدمات الأساسية من ماء وكهرباء سيتم عقب انتقال المستفيدين إليه."

ولفت إلى أن "دائرة الهجرة والمهجرين في واسط سبق لها أن تسلمت مطلع العام الحالي مجمعاً سكنياً مؤلفاً من ١٢٠ وحدة سكنية تم إنشاؤه في قضاء الصويرة شمال واسط وتم تخصيصه لإسكان العائلات النازحة التي عادت إلى مناطق سكناها، كانت قد نزحت نتيجة الأحداث الطائفية التي شهدتها البلاد في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧."

يذكر أن محافظة واسط شهدت في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ إنشاء مجمعين واطئي الكلفة لإسكان المهجرين والنازحين احدهما تم تشييده في قضاء بدرة وضم ١٥٢ وحدة سكنية، والثاني مؤلف من ١٢٠ وحدة سكنية تم تشييده في مدينة الكوت، مركز محافظة واسط، ليصبح إجمالي عدد المجمعات السكنية التي تم إنشاؤها لإسكان المهجرين والنازحين أربعة مجمعات سكنية.

خبير: الصناعيّون لا يفضلون المدن الصناعية كونها بعيدة عن مركز المدينة

□ بغداد / الإخبارية

علل الخبير الاقتصادي احمد ابريهي سبب عدم نجاح المدن الصناعية في العراق وذلك لرغبة الصناعيين بالتمركز وسط المدينة، مشيراً الى أنها ستعمل على حل مشكلة الأراضي التي يعاني منها المستثمر.

وقال ابريهي في تصريح(للوكالة الاخبارية للانباء)امس الخميس: إن المدن الصناعية توجد في بعض المحافظات التي خصصت لها مناطق محددة لتجهيزها بالطرق والكهرباء والمياه، ولكن رغبة أصحاب العمل بالتوجه لهذه المدن قليل جداً لكونهم يفضلون مركز المدينة.

وعدّ ابريهي: هذه المدن من أهم الأمور التي ستعمل على حل مشكلة الأراضي التي يعاني منها المستثمر في أنفاق الوقت وبذل الجهد، داعياً في الوقت ذاته الى دعم وتشجع مثل هذه المدن وإمدادها بالخدمات والطاقة الكهربائية لفتح معامل جديدة لأن من الصعب نقل معامل قديمة .

يذكر أن دائرة التطوير والتنظيم الصناعي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن أعلنت عن تطوير المدن الصناعية في مدينة الناصرية من خلال بناء بناية الإدارة فيها والمفاوضات مستمرة في محافظة بابل، أما الأنبار فقد منحت ٣ مواقع لإنشاء المدن الصناعية.

انطلاق مؤتمر دولي بتركيا لتطوير واقع الاتصالات في العراق

□ بغداد / متابعة المدى

انطلقت أمس الخميس في مدينة اسطنبول التركية فعاليات مؤتمر دولي بشأن الاتصالات العراقية تنظمه منظمة (ني تفي) البريطانية لمناقشة آليات تطوير واقع الاتصالات في العراق.

ويشارك في المؤتمر من العراق وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي وهيئة الاتصالات ولجنة الخدمات النيابية ومديرو شركات الهواتف النقالة في البلاد، بالإضافة إلى مديري شركات الرئيسة لخدمات الانترنيت العاملة في العراق.

وقال عضو لجنة الخدمات النيابية إحسان العوادي الذي يشارك في المؤتمر لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "فعاليات مؤتمر الاتصالات الدولي الخاص بالعراق انطلقت اليوم(امس) وتستمر يومين بحضور أكثر من ٢٠٠ شخصية استثمارية عالمية لمناقشة آليات تطوير واقع الاتصالات في العراق".

وأضاف العوادي في اتصال من اسطنبول ان "المؤتمر سوف يتناول مشاكل الاستثمار في مجال الاتصالات في العراق والمشاكل الفنية التي تواجه مشغلي شركات الموبايل (الهاتف المحمول) والهواتف الأرضية بالإضافة إلى المشاكل التي تواجه الحكومة في منح مشاريع الاتصالات للشركات العالمية".

ولدى العراق بنية تحتية محدودة للاتصالات الأرضية، كغيرها من قطاعات البلاد الخدمية، نتيجة سنوات طوال من الإهمال بسبب الحروب والحصار، وتعتبر الاتصالات الخليوية الوسيلة الرئيسة في البلد.وأوضح ان "المؤتمر تقيمه منظمة (ني تفي) البريطانية التي تعنى بتطوير قطاعات الاتصالات في العالم وسيخرج بجملة من التوصيات لتطوير واقع الاتصالات في العراق."

وفازت ثلاث شركات للهاتف المحمول في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ للعمل في العراق هي "زين" التابعة لشركة "ام تي سي" الكويتية وعملها في الوسط والجنوب و"آسيا سل"، وهي كونسورسيوم عراقي خليجي ينتشر في معظم أنحاء العراق، وشركة "كورك" الناشطة في إقليم كردستان يملكها رجال أعمال عراقيون كرد.

ويبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال أكثر من تسعة ملايين في العراق، وكثيرا ما يشتكون من تردي هذه الخدمة.

البنك المركزي: لسنا مسؤولين عن فقدان ١٧ مليار دولار

□ بغداد / المدى

نفى البنك المركزي العراقي،أمس الأول الأربعاء، مسؤوليته عن فقدان مبلغ الـ١٧ مليار دولار أمريكي من صندوق التنمية العراقي الذي استحدث بعد الحرب في ٢٠٠٣، مؤكداً أن صلاحيات البنك في إدارة الصندوق كانت شكلية في عهد الحاكم المدني الأمريكي بريمر.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "صندوق التنمية العراقي الذي فتح باسم البنك المركزي العراقي وودع في البنك الاحتياطي الأمريكي، لم يكن البنك المركزي مسؤولا عن إدارته وإنما صلاحية التصرف من عمليات سحب وإيداع وأوامر الصرف كانت من مسؤولية الحاكم المدني بول بريمر"، مبيناً أن "البنك كانت لديه صلاحيات شكلية وليس حقيقية في إدارة الصندوق لحين استلام العراق السيادة في ٢٨ حزيران من عام ٢٠٠٤".

وأضاف صالح أن "البنك لم يكن مسؤولا عن فقدان مبلغ الـ١٧ مليار دولار، وإنما هذه المبالغ فقدت في عهد الحاكم المدني بول بريمر"، لافتاً إلى أن "الجانب الأمريكي هو الذي بادر بالتحقيق في فقدان هذه الأموال في عام ٢٠٠٥ بعد وجود شبهات بتصرفات مالية غير صحيحة".

وبيّن صالح أن "البنك المركزي العراقي ومنذ استلامه لصندوق التنمية العراقي يدقق حساباته بشكل أصولي وهناك تدقيق مستمر وموثوق لعمليات الصرف والإيداع للأموال المودعة في صندوق التنمية العراقي".

وأشار نائب رئيس البنك المركزي الأمريكي إلى أن "العراق شكل لجنة لمتابعة الأموال التي فقدت برئاسة نائب رئيس الوزراء وعضوية وزير الخارجية والعدل والمالية والرقابة المالية ومحافظ البنك المركزي، إضافة إلى مستشارين كبار في الحكومة العراقية لمتابعة هذا الملف"، مشددا على أن "العراق لا يمكن أن يتنازل عن ذلك، لان هذه الأموال تعود إلى الشعب العراقي".

يذكر أن صندوق تنمية العراق DFI أنشئ في أيار من عام ٢٠٠٣، من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم ١٤٨٣ وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران من العام ٢٠٠٤، تم تفويض الحكومة الأميركية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، وقامت وزارة الدفاع الأميركية بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأميركية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

وكان تقرير لوزارة الدفاع الأميركية أكد أن تحقيقاً أجرته وأظهر أن أموال برنامج الإعمار الأميركي التي قدمت للعراق في عام ٢٠٠٤ وقيل إنها فقدت في ظروف غامضة، لم تكن ضائعة ولم تسرق بل حولت إلى البنك المركزي العراقي وهي موجودة فيه حالياً.

وكانت لجنة النزاهة في البرلمان العراقي وجهت في حزيران ٢٠١١، كتاباً رسمياً إلى الأمم المتحدة تقول فيه إن "المعطيات كافة تشير إلى أن مؤسسات الولايات المتحدة في العراق ارتكبت فساداً مالياً من خلال سرقة مبلغ ٦,٦ مليار دولار خصص لبرنامج إعادة الإعمار الأميركي.

ومن المتوقع أن يصدر تقرير آخر حول تدقيق الحسابات في كانون الثاني ٢٠١٢، بشأن مبلغ ٢,٨ مليار دولار استخدمته وكالات تابعة لوزارة الدفاع، بما في ذلك فيلق مهندسي الجيش الأميركي لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في العراق.

وكان مجلس الوزراء العراقي أعلن في ٦ تشرين الأول ٢٠١١، عن تشكيل لجنة خاصة لمتابعة اختفاء ١٧ مليار دولار من صندوق تنمية العراق، وتقديم تقرير دوري شهري إلى لجنة حماية أموال العراق، مشيراً إلى أنها تضم ممثلين عن وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي.